

التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية : بحث في خصوصية

المنهج والدروس المستخلصة

د. طالب عبد صالح

جامعة النهريين – كلية العلوم السياسية

المستخلص

استأثرت التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية وما ترتب عليها من نتائج عكستها مؤشرات متصاعدة في الأداء الاقتصادي، باهتمام عميق وواسع النطاق عالمياً، بدءاً بالدوائر الأكاديمية في الجامعات ومراكز البحوث والدراسات وإنهاءً بالمنظمات والمؤسسات الدولية مروراً بالحكومات والأجهزة الرسمية في العديد من دول العالم التي تتأثر بإنجازات الصين الاقتصادية، إيجابياً أو سلباً، حاضراً أو مستقبلاً. إن البحث في التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية يكتسب اهميته من كون التجربة المذكورة تحصل في بلد نام نجحت قيادته في اختيار منهج ونموذج في التغيير وإدارة الاقتصاد مستوعب لدروس التجارب السابقة المحلية والأجنبية بسلبياتها وإيجابياتها، فكانت النتيجة أن تحولت الصين إلى رابع قوة اقتصادية في العالم. وعلى ذلك يمكن القول إن التجربة الصينية مثلت حقل اختبار لحزمة من الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والإجراءات الإصلاحية والتنموية، وإن ما ترشح عن ذلك من نتائج يمكن له أن يساهم في إنضاج الفكر التنموي المتعلق بمتطلبات الإنطلاق الاقتصادي وترشيد الخيارات السياسية بخصوص توجهات الإصلاح في البلدان النامية. إن ذلك لا يعني بأي حال إمكانية أستنساخ التجربة الصينية أو إعادة أنتاجها من قبل بلدان نامية أخرى، بحكم اختلاف الظروف والمعطيات التي جرت في إطارها التجربة المذكورة عن ظروف أي بلد آخر. إن ما هو ممكن هو التعلم منها والإسترشاد بالدروس المستخلصة منها. إن للتجربة الصينية في الإصلاح والتنمية خصوصية ترتبط بسياق حضاري وتاريخي وثقافي واجتماعي وبموقع جغرافي وثقل بشري خاص بالصين، يشكل بكيته حالة فريدة عالمياً. كما إن الخصوصية المذكورة ترتبط بالمنهج الذي أعمدته القيادة الصينية في إدارة عمليتي الإصلاح والتنمية. إن من بين أهم ملامح خصوصية المنهج الصيني في الإصلاح والتنمية هو التدرج المتصاعد بهدوء وتوازن والأبتعاد عن أسلوب العلاج بالصدمة الذي أستخدم في بلدان أخرى وثبت عدم نجاعته. إن السياسات والآليات والإجراءات التي تعتمد في إدارة وتوجيه وتحفيز النشاط الاقتصادي مثل اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية تتم في إطار رؤية تنموية شاملة ودور قوي وإيجابي للدولة ومن خلال إرادة سياسية مستقلة، وظفت الأوراق وعناصر القوة التي تمتلكها الصين (سوق واسعة، أيدي عاملة وفيرة وزهيدة الأجور، موقع جيوسياسي متميز) في التعامل والتفاوض مع الاطراف الأجنبية (دول، شركات أجنبية، منظمات دولية) من موقع قوة. إن ما تقدم لا يعني بأي حال إن الاقتصاد الصيني سليم ومعافى تماماً ولا يعاني من مشاكل أو يواجه تحديات. إن هناك قائمة ليست قصيرة من المشاكل والتحديات يواجهها الاقتصاد الصيني تبدأ بعشرات الملايين من الصينيين مايزالون يعيشون تحت خط الفقر، ولا تنتهي بالالتزام بالمعايير البنينة العالمية، إذ هنالك أيضاً أشكالية المحافظة على المعادلة الصعبة لنظام سياسي شديد المركزية مع نظام اقتصادي يأخذ بالتعددية وآليات السوق الحرة. فهل ينجح الاقتصاد الصيني في مواجهة تلك المشاكل والتحديات؟. هذا السؤال يتركه البحث معلقاً، إذ ليس من مهمته تقديم إجابة تستبق حكم التاريخ ! .

ABSTRACT

The Chain's experience of reform and development monopolized with deep and exclusive concerns of the world.

Starting from the academic departments of universities and researches and study centers to the world's organizations and institutes passing through the government and the official systems in many countries that get affected , positively or negatively, now or later by china's economic development .

Searching in the china's experience of reform and development is important because it takes place in a developing country in which the leadership is succeeded in choosing the right methodology an model of changing and operating economics, making use of all the past national and international experiences in both the negative and the positive sides . though the result was that China became the fourth economic power in the world.

According to that we would say that this experience acts as an experimental field of a bond of strategy, policies, programs, and reform and developing procedures.

The consequential results would participate in maturing the developing philosophy which is related to the needs of progressing economy and taking the right political decisions towards reformational manner in developing countries.

However, this does not mean in anyway that the ability of copying china's experience or its reproduction by other developing countries , is possible, and that is because of the differences in the circumstances and data that frame this experience. What is possible then is how to make use of this experience and its results.

China's experience has peculiarity related to the civilization, historic, cultural, social, geographical, and population standards of China, which in all formalize a worldly unique case.

This specialty is also related to China's leadership's policy in operating the reformation and development.

The most important characteristics of this policy is the balanced and careful gradually increasing progress and the ignorance of the shock treatment which has been used in other countries proving its uselessness.

The policies and mechanisms procedures which are used in operating and developing the economic activity like the market-economics and economics-openness and appealing the foreign investments, all of these take place in an exclusive developing view of how the state's role is positive and powerful.

So, through a willing independent policy China makes use of its powerful elements (large market, cheap hands, and a particular geo-political location), making use of all of these and from a powerful point by dealing and negotiating with the foreign sides (states, foreign companies, international organizations).

What is mentioned above does not mean in anyway that China's economics is healthy and does not suffer challenges and problems. Its challenges and problems starts with ten thousand of billions of china's people who still live under the poverty line .

And does not end at the commitments and measures of international environment , because there is the problem of keeping this difficult formula of the political central system that takes the multilaterals and free marketing mechanism.

So does china's economics succeed in facing these problems? This is a question which is left to history judgment .

مقدمة:

قد لا يكون من المبالغة في القول أو التعسف في الحكم وصف الصين بأنها الآن مائلة الدنيا وشاغلة الناس. فهي، بالإضافة إلى المعاني المجازية لهذا القول، تملأ فعلاً أسواق العالم بمنتجاتها المختلفة، وتشغل المتابعين والمراقبين للشؤون الاقتصادية الدولية بإنجازاتها وبما تثيره هذه الإنجازات من رؤى وأراء تتراوح بين الإعجاب والإنهيار والتوقع بأن الإنسانية قاب قوسين أو أدنى من عصر صيني يتضمن من بين أمور أخرى إعادة هيكلة جوهرية في نظام التجارة العالمي وتغيير في موازين القوى الاقتصادية والسياسية الدولية من ناحية، وبين التحفظ والأرتياب بقدرة الاقتصاد الصيني على ضمان استمرارية المستويات الحالية لمؤشرات أداءه من ناحية ثانية.

وليس من الغرابة في شيء أن تثير التجربة الصينية مواقف وأحكام وتقديرات متباينة أو متعارضة حدّ التناقض. فقد أثارت التجربة التاريخية للتطور الرأسمالي إنقساماً واضحاً بين الرعيل الأول من المفكرين الرأسماليين بين اتجاه غلب عليه التفاؤل ممثلاً بأدم سمث الذي كان يعوّل على فكرة ((اليد الخفية)) والإنسجام التلقائي بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة لضمان تواصل النمو الاقتصادي مع الإستقرار. واتجاه آخر ممثلاً بريكاردو كانت تسيطر عليه نزعة التشاؤم بخصوص مستقبل الاقتصادات الرأسمالية التي ستصل حسب ريكاردو الى حالة الركود الحتمي.

ومن التاريخ المعاصر، فإن تجارب النمو والتنمية في بلدان جنوب شرق آسيا قد أثارت إنقساماً واضحاً في أوساط المحللين الاقتصاديين بين اتجاهين . اتجاه بالغ في حجم الانجاز التنموي الى حد وصفه بـ (المعجزة) كما فعل البنك الدولي بكتابة الذي صدر عام (1993) . واتجاه آخر ركز على مثالب ونقصان التجارب المذكورة، فوصف (المعجزة) المشار إليها بالخرافة كما فعل على سبيل المثال لا الحصر البروفسور بول كروغمان (الأستاذ في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا) بمقاله الذي نشر في مجلة فورين أفيرز (*Foreign Affairs*) بعدها الصادر في تشرين الثاني - كانون الأول

(1)

(1994)

وبصرف النظر عن مدى الصحة أو الخطأ في وجهتي النظر المطروحتين بخصوص تقويم أداء الاقتصاد الصيني وإستشراف مستقبله اللتين تحاولان إستباق حكم التاريخ، فإن التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية وما تمخضت عنه من نتائج تستدعي مزيداً من المتابعة والرصد والتأمل لأستخلاص ما يمكن من دروس وعبر، قد تساهم في إثراء المعرفة النظرية وأنضاج الفكر التنموي على صعيد الإستراتيجيات الملائمة للانطلاق الاقتصادي من ناحية، وترشيد وعقلنة الخيارات السياسية بخصوص توجهات الإصلاح في البلدان النامية الأخرى من ناحية ثانية .

أهمية البحث

إن البحث في التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية يكتسب أهميته من كون التجربة المذكورة تحصل في بلد نام (ما زال الخطاب الرسمي والإعلامي الصيني يصر على وصف الصين بالبلد النامي) توفر على قيادة التزم بتحقيق التنمية وغلبت أحكام الواقع وضروراته على منطق الأفكار والنظريات الجاهزة (المعلبة) وقدمت المثل والأسوة في السلوك والإنضباط، وأختارت منهجاً ونموذجاً في التغيير وأدارة الاقتصاد مستوعباً لدروس التجارب السابقة بسلبياتها وإيجابياتها، على الصعيدين المحلي والأجنبي، فأثمر ذلك نجاحات متعددة، وضعت الاقتصاد الصيني في مرتبة رابع أكبر اقتصاد في العالم. وتأسيساً على ذلك فإن التأمل والتأمل في الجوانب والعناصر الأساسية للتجربة الصينية في الإصلاح والتنمية يساعد على التعرف على مواطن الخصوصية والتميز في المنهج المتبع في إدارة التجربة المذكورة وتحديد أهم الدروس المستخلصة منها .

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من فكرة مؤداها إن إختيار حزمة متكاملة من ستراتيجيات وبرامج وإجراءات الإصلاح والتنمية تتسم بالمرونة وتستند إلى تشخيص دقيق لخصائص الواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلد المعني وفي إطار رؤية تنموية شاملة ودور قوي وإيجابي للدولة ومن خلال إرادة سياسية تتمتع بهامش مناسب من الاستقلالية من شأنه أن يوفر الشروط الضرورية لنجاح عمليتي الإصلاح والتنمية .

سيتم تناول الموضوع في إطار الفقرات الآتية :

أولاً: التجربة التنموية الصينية في إطار النموذج الأحمر⁽²⁾ : إطلالة تاريخية مركزة .

ثانياً : السياق السياسي والفكري للإصلاح ومكوناته الأساسية: التحول نحو النموذج الأصفر⁽³⁾ .

ثالثاً : ستراتيجية التنمية في ظل الإصلاح : التوازن بين الثنائيات .

رابعاً : الإنجازات المتحققة : التطور في مؤشرات الأداء الاقتصادي.

خامساً: المشاكل والتحديات التي تواجه عملية الإصلاح والتنمية في الصين .

سادساً: معالم الخصوصية في التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية: عوامل النجاح والدروس المستخلصة .

أولاً: التجربة التنموية الصينية في إطار النموذج الأحمر: إطلالة تاريخية مركزة

حين أعلن الزعيم الصيني ماوتسي تونغ عام 1949 عن قيام جمهورية الصين الشعبية كانت الصين تمثل نموذجاً تقليدياً لدولة من العالم الثالث بالسمات والخصائص المعروفة لدولة بهذا الوصف. متوسط دخل فردي منخفض، ضغط سكاني كبير على الارض الصالحة للزراعة والموارد الاساسية الاخرى، وغياب المؤسسات الملائمة لعملية التنمية. ومن الملامح الرئيسية الاخرى للاقتصاد الصيني عند الاعلان عن قيام جمهورية الصين الشعبية هي أن أغلب صناعاتها كانت تتركز في المدن الساحلية ويسيطر عليها رأس المال الاجنبي وأن أربع عائلات رأسمالية تملك ثلثي رأس المال الصناعي و80% من الاصول الثابتة في الصناعة والنقل والاتصالات ، كما ان ملك الأرض وأغنياء الفلاحين الذين لم يكونوا يشكلون اكثر من 10% من سكان الريف كانوا يملكون أكثر من 70% من الاراضي الزراعية⁽⁴⁾ .

وخلال الفترة ما بين عام 1949 عام سيطرة الحزب الشيوعي الصيني بزعامة ماوتسي تونغ على مقاليد السلطة في الصين وعام 1978 بداية الشروع بالإصلاح الاقتصادي مرّت التجربة التنموية الصينية بتحويلات أساسية وتقلبت بين أوضاع التقدم والتراجع وأصابت نجاحات مهمة مثلما مُنيت بأخفاقات قاسية .

إن أولى الاجراءات التي أقدمت عليها القيادة الصينية في إطار تطبيق برنامجها الاقتصادي تمثلت بإعادة توزيع الأراضي على العائلات تمهيداً لجعلها تعاونية (*Collectivization*) وتأميم وتجميع الملكيات في القطاع الصناعي كجزء من متطلبات المباشرة بإعتماد آلية التخطيط في إدارة الاقتصاد الوطني ، بالإضافة الى إجراءات أخرى تتعلق بإصلاح النظامين المالي والتعليمي. إن هيكل التخطيط الذي أعمدته الصين في بداية الخمسينيات من القرن الماضي كان شبيهاً بالنموذج السوفييتي. فعلى غرار ماكان معمولاً به في الاتحاد السوفييتي (السابق) فإن مركباً إدارياً من الحزب الشيوعي والدولة كان يتولى تحديد الاهداف الأساسية للخطة الاقتصادية التي تتولى صياغتها من الناحية الفنية لجنة تخطيط حكومية (*State Planning Commission*) تقابل لجنة الجوسبلان (*Gosplan*) السوفييتية، ويتم ذلك بالاتصال والتنسيق مع الهيئات الإقليمية (المناطقية) والوحدات الادارية المختصة في المنشآت. وعند الموافقة على الخطة من قبل مجلس الدولة (*State council*) تصبح قانوناً ملزماً لجميع المنشآت⁽⁵⁾ .

إن أول خطة أعمدها الصين في إطار التوجه المشار إليه أعلاه هي الخطة الخمسية للأعوام 1953-1957 . وقد ركزت هذه الخطة بدرجة كبيرة على إنشاء قاعدة صناعية متطورة بالإضافة الى اقامة مشروعات البنية الاساسية وكان من إنجازات هذه الخطة نمو الدخل القومي بمعدل سنوي قدره 9 %، اما الصناعة فقد نمت بمعدل 20 %، في حين نمت الزراعة بمعدل 4 % . وبرغم تواضع هذه النسبة الا أنها كانت تزيد على نمو السكان الذي بلغ 2,5 % الامر الذي كفل تحسناً في مستوى التغذية(6) .

أما الخطة الخمسية الثانية 1958-1962 فقد تزامنت مع فترة القفزة الكبرى الى الأمام (*The Great Leap Forward*) لمضاعفة الناتج المحلي خلال سنة واحدة فقط . وقد أعطيت الأسبقية فيها للصناعة الثقيلة التي يتم تمويلها من نسبة التراكم المتوقع من الناتج المحلي (7) . وضمن إطار اجراءات تنفيذ الخطة تم دمج التعاونيات الزراعية لتكوين (الكوميونات) بموجب قرارات صدرت في آب عام 1958 . و (الكوميون) حسبما قضت به تلك القرارات " يشكل الوحدة الاساسية للمجتمع التي يتحد فيها الشعب بأرادته الحرة ، تحت قيادة الحزب الشيوعي وحكومة الشعب الصينية " . ومهمة (الكوميون) هي إدارة الإنتاج الزراعي، والإنتاج الصناعي، والتجارة والنشاطات الثقافية، والتعليم وكذلك الشؤون السياسية كل في مجاله. وهدف هذا النظام كما حددته القرارات المشار إليها هو تدعيم النظام الاشتراكي وتهينة ظروف الانتقال التدريجي الى المرحلة الشيوعية .

وبالرغم من أن (الكوميونات) تمثل ابتكاراً صينياً أصيلاً لإكتشاف طريق جديد لبناء الاشتراكية في بلد كانت فيه الزراعة هي القاعدة الاساسية للاقتصاد القومي ومحاولة للاستفادة من (التكنيك) الحرفي الشائع في البلاد والذي يتطلب أيدياً عاملة أكثر مما يحتاج الى رأس مال، الا انه انطوى على العديد من العيوب والنقائص من ابرزها فرض " المساواتية" (*Egalitarianism*) ، تطبيقاً لشعار ((الجميع يأكل من نفس الإناء))، دون إعتبار للرشد الاقتصادي، حيث كانت العوائل الفلاحية التي يتكون منها كل (كوميون) تحصل على حاجتها على نحو متساو (8) .

وتعزى أخطاء وعيوب النظام المذكور الى محاولة فرضه وتعميمه على سائر مناطق الصين قبل اختبار صلاحيته من الناحيتين (التكنيكية) والاقتصادية، وقبل تقويم النتائج التي يمكن ان تنجم عن هذا الاجراء (9) .

وبسبب الخلاف الذي تفجر مع الاتحاد السوفياتي (السابق) وحجب الاخير مساعداته التي كان يقدمها الى الصين اضافة الى ظروف طبيعية غير مواتية، اضررت بالانتاج الزراعي بجانب النمط الخاص الذي اعتمده الصين فيما يخص الملكية والادارة في القطاع الزراعي المتمثل (بالكوميونات) التي انطوت على فرض قسري "لمنطق التجميع والقضاء على القطاع الخاص والسوق الى مستوى ابعد مما يقتضيه تطور قوى الإنتاج في الصين وقتها" (10) فأن القفزة الى الامام لم تتحقق بل اذا اخذنا بالحسبان انخفاض ناتج الصناعات الثقيلة وتدهور وضع الصناعات الصغيرة والحرفية وارتفاع معدل الوفيات من 11 الى 25 في الالف عام 1960 (11) فان تلك القفزة كانت الى "الخلف" في حقيقتها .

كما ان الخطتين الثالثة والرابعة تزامنتا مع حدث بالغ الاهمية في تاريخ التجربة الصينية ذلك المتمثل " بالثورة الثقافية " .

بدأت الثورة الثقافية عام 1966 عندما طالب ماوتسي تونغ بالعودة الى منابع الاصلية للتقاليد الثورية ورفض تطعيمها بما بدا حينها عناصر ذات طبيعة "إصلاحية" أو "يمينية" . وقد استهدفت الثورة الثقافية تقليص الفوارق بين الارياف والمدن والعمال والفلاحين والجنود والضباط والعمل الذهني والعمل اليدوي ومحاربة القيم والافكار الفردية من اجل التحول نحو الاشتراكية .

وضمن إطار اجراءات الثورة الثقافية تقرر الغاء نظام القبول في الجامعات باعتباره نظاماً مصمماً لمحاربة طلبية المدن على حساب طلبية الريف واستعويض عنه بنظام آخر يلزم جميع الطلبة الذين انهوا الدراسة الثانوية بالعمل لمدة سنتين على الاقل في المصانع أو "الكوميونات" ويتم أنتقاء بعض منهم من قبل رؤساء اعمالهم لاكمال دراستهم الجامعية. كما ان النظام التعليمي الذي اعتمده (الثورة الثقافية) اعطى اولوية للعمل التطبيقي للطلبة واعتبره الجزء الاساس من المنهج العلمي حيث يتعين على طالب الهندسة - على سبيل المثال لا الحصر - ان يعمل عشرة اسابيع كل سنة دراسية في احدى الورش والمصانع .

ويمكن وصف الثورة الثقافية بانها تعبير عن الغلو والتطرف في تطبيق قيم ومثاليات هي في حقيقتها اقرب الى "البيوتوبيا" منها الى "الاشتراكية". بمفهومها الواقعي والانساني. وبالرغم من مظاهر العنف والقسوة التي صاحبت أحداث الثورة الثقافية وما نجم عنها من فوضى وتخبط الا انها اقترنت بتغيير مادي انعكس في مضاعفه نصيب الصناعة الثقيلة التي اصبحت قاعدة النهضة الصناعية وزيادة انتاج الصناعة الخفيفة وتطور في الصناعات المحلية على مستوى الاقاليم والمقاطعات ⁽¹²⁾ . وقد انتهت احداث الثورة الثقافية برحيل منظرها ماوتسي تونغ عام 1976، ليكون هذا الرحيل بمثابة توطئة لمرحلة جديدة في المسار التنموي الصيني شهدت حزمة من الإصلاحات الاقتصادية ، لتصبح هذه الإصلاحات فيما بعد نهجاً ذا طبيعة (ديناميكية) وعملية مستمرة تستجيب لحاجات اقتصاد يُراد له أن ينمو بمعدلات متسارعة .

ثانياً : السياق السياسي والفكري للإصلاح ومكوناته الأساسية :

التحول نحو النموذج الأصفر

إن وفاة الزعيم التاريخي ماوتسي تونغ عام 1976 ، وتصفية ما أُصطلح على تسميته في الاعلام الرسمي الصيني حينها بـ (عصابة الأربعة) التي كانت تنزعها أرملة الزعيم ماو، وأستلام دنغ هسياو بنغ للموقع الأول في السلطة (بعد أن كان قد تبوأ عدداً من المواقع العليا فيها وأبعد عنها وكان آخرها عام 1976 حينما جرده ماو من جميع مسؤولياته) مثلت مقدمات الانتقال الى مرحلة مختلفة في التاريخ الصيني المعاصر، بدأت بإعقاد إجتماعات الدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1978 . وفي إطار تلك الإجتماعات أعلنت القيادة الصينية الجديدة الشروع بالانتقال نحو تحقيق التحديث الاشتراكي في مجالات: الصناعة، الزراعة، الدفاع، والعلم والتكنولوجيا خلال المدة المتبقية من القرن العشرين بهدف مضاعفة الناتج القومي أربع مرات مع نهاية القرن المذكور، داعية كل الشعب الصيني للمساهمة في إنجاز المهام المذكورة. وعلى الرغم من أن القيادة الصينية استخدمت مصطلحات وتعابير ذات طبيعة (فنية - اقتصادية) محايدة مثل (التحديث) ومضاعفة (الناتج القومي) لوصف طبيعة الاهداف والمهام التي يتعين إنجازها، إلا أن تلك الاهداف وما أرتبط بها من سياسات واجراءات كانت تؤثر الى روى وأفكار وتصورات مغايرة لتلك التي سادت خلال الحقبة (الماوية)، من دون إغفال لحقيقة إن هذه الحقبة نفسها لم تكن تخلو من التذبذبات والانكسارات، في سياق البحث عن طريق ملائم للتنمية . وبهذا الصدد يقول أحد المتخصصين في الشؤون الاقتصادية الصينية الاتي: ((طريق الصين الى التنمية مليء بالانكسارات. وعلى كل أنكسار تعلق لافتة ((يمين)) أو ((يسار)) حسب ما اذا كانت الأولوية تُعطى للأهداف الاقتصادية أو السياسية، على الترتيب، وفي الأجزاء المتجهة ((يميناً))، تحت قيادة المجموعة التي يسميها المراقبون الغربيون ((المعتدلين)) في الحزب الشيوعي الصيني ، تُعطى الأولوية للنمو الاقتصادي ، وتؤجل القيم الاشتراكية الى المدى الطويل. وعلى الأجزاء المتجهة ((يساراً))، حين يكون الراديكاليون في القيادة، ينظر الى التنمية الاقتصادية والتقدم نحو الاشتراكية على أنهما هدفان لا ينفصلان ومتعاضدان، والفرق بين المدرستين ليس تكتيكياً. إذ يعتقد الراديكاليون أن السياسات التي لا تقوي وتطور الاشتراكية تؤدي لإضعافها، وأن السياسات التي تشجع الفردية والتميز والهرمية تعمل في

الواقع على استعادة وظهور مجتمع طبقي على غرار النمط السوفيتي. وهكذا، فإن انقساماً ايدولوجياً جوهرياً يبطن الخلاف على سياسة التنمية. ويعني هذا أن الانتكسات على الطريق تكون مفاجئة، وعنيفة سياسياً، حيث يدمغ الخط الأيدولوجي السائد المرحلة السابقة، ويهون من إنجازاتها)) (13).

وعلى ذلك يمكن القول ان التغيير الذي حصل على قمة هرم السلطة الصينية وتبني ما سُمى بالتحديث في المجالات الأربعة المشار إليها آنفاً، يمثل بمعنى من المعاني حسماً للصراع بين تيارين . تياراً يمثله الماويون ويُعبر عنه مايسمى بـ (عصابة الأربعة)، وهو يتمسك بنوع من الأرثوذكسية الماركسية الاشتراكية و يتسم بكونه شديد الحذر والتحسب من احتمالات تسلل العناصر (الرأسمالية) و (اليمينية) الى مواقع السلطة والقرار داخل مؤسسات الحزب والدولة وبما يمكنها من إحداث شكلٍ من أشكال (الردة) أو (الانقلاب) أو (الثورة المضادة) على مستوى النظام الحاكم بكل ما يترتب على ذلك من نتائج وآثار سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية وفيما يخص علاقة الصين بالعالم الخارجي، وتيار آخر قانده ومنظره دنغ هسياو بنغ يمكن وصفه بـ (البراغماتية) التي تجعله أكثر تحملاً من أسر القوالب النظرية الجامدة وبالتالي أكثر استجابةً لأحكام الواقع المادي ومقتضياته. ومما ينسب الى بنغ من أطروحات تعكس منهجة قوله (ليس المهم أن يكون لون القط أسود أو أبيض، طالما إنه قادر على اصطياد الفئران)، وكذلك قوله (إن الممارسة هي المعيار الوحيد للحقيقة). كما إن مما يؤكد مرونته وواقعيته السياسية طرحه لفكرة (دولة واحدة ونظامان) لتسوية مسائل هونغ كونغ و ماكاو و تايوان .

وطبقاً لما تم التوصل إليه في حلقة دراسية عقدت عام 1982 لدراسة التحولات في التجربة الصينية، فإن الأسباب التي حدثت بالقيادة الصينية التي أمسكت بزمام السلطة بعد رحيل ماو، إلى

(14)

تبني التحديثات المشار إليها تتمثل بما يأتي :-

- 1- تدني الكفاءة الاستثمارية بسبب ارتفاع معدل الاستثمار في الأصول الدفاعية غير المنتجة، وعدم كفاءة الملاكات الحزبية وفسادها وأزمة الثقة بينها وبين الجماهير والبطالة المستترة وتعرض الاستثمار لتقلبات مستمرة بسبب التأثيرات السياسية في اتجاهاته .
- 2- تراكم الاختلالات الهيكلية في الصناعة نتيجة إعطاء أسبقية مبالغ فيها لإنتاج السلع الرأسمالية على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية، حيث تغلب اتجاه الإنتاج من أجل الإنتاج على اتجاه الإنتاج من أجل الاستهلاك خلافاً لقانون الاشتراكية الأساسي المتمثل بالأشباع المتصاعد للحاجات الأساسية للمواطنين .
- 3- تناقص الفائض الزراعي، وتدني نسبة السلع الزراعية الصالحة للتسويق وكان تقدير السلطات الصينية أن أية محاولة لرفع الإنتاجية ونسبة السلع الممكن تسويقها من الناتج الزراعي في ظل نظامي (الكوميونات) والتخطيط القائمين سيقود إلى انفجار سياسي .
- 4- ضعف الإنجازات المتحققة على صعيد تقليص الفوارق بين الأقاليم والمقاطعات وبين الريف والحضر .
- 5- التحسب من تنامي نزعات المعارضة والاتجاهات اليسارية والتي يتيحها الحوار المفتوح داخل الحزب .

وإذا كانت التحديثات الأربعة تمثل عناوين عريضة للغايات المرورية التي كانت تتطلع الصين الى تحقيقها في ظل القيادة الجديدة التي صعدت الى سدة الحكم بعد رحيل ماو، فإن جملة من الإجراءات والتدابير الإصلاحية قد تم اتخاذها في إطار السعي لبلوغ تلك الغايات، حيث يمكن

(15)

تصنيف تلك الإجراءات والتدابير على النحو الآتي:-

- 1- الإصلاحات التي تخص ملكية وسائل الإنتاج ونظام الإدارة الاقتصادية، وذلك بالسماح بظهور صور أخرى للملكية مثل الملكية الخاصة إلى جانب الملكية العامة والملكية التعاونية وفي إطار توازن محسوب في الهيكل الاقتصادي .

- 2- الإصلاحات التي تخص تحقيق اللامركزية في عملية صنع القرار، بما يؤدي الى التحرر من أشكال المركزية المفرطة وأساليب التخطيط البيروقراطي .
- 3- الإصلاحات ذات الصلة بتحرير الأسعار والأسواق .
- 4- الإصلاحات المتعلقة بالريف، والتي تضمنت اعتماد نظام (المسؤولية العائلية) الذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية .

وبعد مرور ما يقرب من عقد تقريباً على البدء ببرامج وإجراءات الإصلاح الاقتصادي وفي المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي انعقد في أيلول عام 1997 جرى التأكيد على شعار (التقدم على طريق بناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية) . وفي التقرير الذي قدمه الرئيس الصيني جيانغ زيمين إلى المؤتمر المذكور ، تم التركيز على القضايا المتعلقة بالوصول الى ((أشترابية السوق)) مقترناً بالتأكيد على صلتها بقضايا التنمية الاقتصادية والتحديث والتقدم الاجتماعي، مع الإشارة الى أن ((أشترابية السوق)) على وفق الرؤية الصينية تستند الى الركائز (16) الآتية:-

- 1- توسيع دور ((قوى السوق)) في عملية تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني ، في ظل رقابة وتوجيهات السياسة الكلية للدولة.
- 2- السماح لبعض الأقاليم بالأزدهار والنماء، كمرحلة أولى، لكي تتولى تلك الأقاليم تمويل (عمليات التراكم) و (التطوير الاقتصادي) للمناطق الأخرى بما يحقق التقدم والنماء لكل أقاليم وسكان الصين في مراحل لاحقة .
- 3- تحسين أوضاع الفلاحين وسكان الريف .

ورداً على التساؤلات والشبهات التي أثيرت بخصوص أماكنيات التعايش بين ((الاقتصاد الاشتراكي)) من جانب، والاعتماد على ((آليات السوق)) من جانب آخر ، أوضح أحد المنظرين الاقتصاديين للعهد الجديد البروفسور بوشان (*Pushan*) أن التعايش ممكن بين الوضعين المشار إليهما، حيث أن الطابع الاشتراكي للاقتصاد سيتم الحفاظ عليه من خلال ما (17) يأتي:-

- 1- الأبقاء على الملكية العامة أو (الجماعية) لوسائل الإنتاج وغيرها من الأصول الاقتصادية كشكل رئيس للملكية في الاقتصاد الصيني.
- 2- استمرار الأخذ بمبدأ العائد وفقاً للعمل أو الجهد في عمليات توزيع الدخل .
- 3- تعزيز مظلة الحماية الاجتماعية للمواطنين والعاملين، وخصوصاً في مجالات: الإسكان، الرعاية الصحية، التأمين ضد البطالة والشيخوخة، وعدم السماح بتركها عرضةً فقط لتأثيرات آليات السوق وقرارات المشروع الخاص .

يُضاف الى ما تقدم إن تخلي الدولة في الصين عن أسلوب ((التخطيط المركزي)) بطابعه الإلزامي يعوضه الأخذ بأسلوب ((التخطيط التوجيهي)) ((*Guidance Planning*)) الذي يمثل صيغة أكثر فعالية من أسلوب ((التخطيط التأشيري)) ((*Indicative Planning*)) الذي تعتمده بعض البلدان الغربية الرأسمالية مثل : فرنسا، هولندا. فمن خلال ((التخطيط التوجيهي)) يكون بإمكان التدخل الحكومي تصحيح الانحرافات الناجمة عن عمل آليات السوق وما ينتج عنها من آثار غير مرغوب فيها.

وقد ترتب على حزمة الإصلاحات التي طبقتها السلطات الصينية أن نحو 90% من أسعار السلع والخدمات صارت تُحدد من خلال تفاعل العرض والطلب في الأسواق، وأقتصر دور السلطات الاقتصادية على تحديد نحو 10% من الأسعار في الاقتصاد الصيني .
ومما له ارتباط وثيق بالإصلاح الاقتصادي في الداخل ويتكامل معه هو الانفتاح على الخارج. وقد استهلّت الصين هذا التوجه بتبني تجربة ((مناطق التصنيع المخصص للتصدير))، حيث

أنشأت عام 1979 أربعة مناطق اقتصادية خاصة (*Special Economic zones*) . وقد توخت الصين من خلال إقامة هذه المناطق تحقيق الأهداف الآتية :-⁽¹⁸⁾

- 1- اجتذاب الاستثمارات الأجنبية .
 - 2- نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية المتطورة .
 - 3- التعرف على أحوال السوق الدولية .
 - 4- توسيع الصادرات وزيادة حصيلة البلد من العملات الأجنبية .
 - 5- الأنخراط في التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي .
- وقد أعقب هذا التوجه توجه آخر يتمثل بإنشاء (14) مدينة ساحلية عام 1984 ، وتم تخويل السلطات المحلية بإقامة ((مناطق التنمية والتطوير التقني)) وأخذ الإجراءات والترتيبات اللازمة لتوطين الاستثمارات الأجنبية فيها من دون الرجوع الى السلطات المركزية. كما تم في الفترة ما بين عامي 1985 و 1987 إنشاء ((المناطق الساحلية الاقتصادية المفتوحة)) في دلتا نهر يانغستي ونهر بيرل ونهر منج يانج وفي شبه جزيرة شاندونج في عام. وقد كان الهدف الأساسي من إنشاء هذه المناطق وتطبيق ما عرف بـ استراتيجية التنمية الساحلية أستقطاب الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة وخلق (منصات) لاستيراد المواد الخام ومستلزمات التصنيع الأخرى من ناحية ولتصدير المنتجات المصنعة الى الخارج من ناحية أخرى .⁽¹⁹⁾
- وأستمرراً لتوجه الأنفتاح على العالم الخارجي وتوسيعاً له قررت الصين عام 1990 إحياء مدينة شنغهاي التي كانت تاريخياً قلب التجارة والصناعة في الصين، مع إقامة منطقة جديدة بوردونج تحظى فيها الاستثمارات الأجنبية بمعاملة تفضيلية تعادل أو تفوق ما تتمتع به في المناطق الاقتصادية الخاصة. وكان الهدف من وراء ذلك إقامة (المدينة العالمية) لتوليد وتركيم الثروات بأقل تكلفة ممكنة ورفع المستوى التقني للاقتصاد الصيني وأقامة أكبر مركز مالي في المنطقة بالإضافة الى تحقيق الرخاء الاقتصادي في المناطق الداخلية للصين .⁽²⁰⁾

ثالثاً : استراتيجية التنمية في ظل الإصلاح - التوازن بين الثنائيات

توصف الاستراتيجية التنموية الصينية منذ أوائل الخمسينيات بانها محكومة بمبدأ السير على ساقين (*By walking on tow legs*) في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فعلى مدى الفترة الممتدة منذ عام 1953 وحتى عام 1978 والتي كان الاقتصاد الصيني خلالها يُدار بأسلوب التخطيط المركزي، فإن الاستراتيجية المشار إليها عبّرت عن نفسها بالطريقة الآتية:-⁽²¹⁾

- 1- تنمية الزراعة والصناعة بصورة متوازنة ، تلافياً للأخطاء التي حصلت في التجربة السوفييتية .
 - 2- تنمية الصناعة الثقيلة، مع الاهتمام بتنمية الصناعة الخفيفة .
 - 3- تطوير أساليب الإنتاج عالية التقنية التي تقوم على (الكثافة الرأسمالية) من دون التخلي كلياً عن أساليب الإنتاج البسيطة التي تقوم على (كثافة العمل) .
- وتميزت استراتيجية التنمية الصينية خلال هذه الفترة وفي نطاق (النموذج الأحمر)، بانها استراتيجية إحلال الواردات (*Import Substitution Strategy*)، وهي ذات الاستراتيجية التي أخذت بها أغلب دول العالم الثالث في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين . وبعد الشروع بتطبيق الإصلاح الاقتصادي ، فإن تطبيق استراتيجية التنمية بـ (السير على ساقين) ، تجلت بما يأتي:-⁽²²⁾

- 1- الموازنة بين ملكية رأس المال الخاص و ملكية رأس المال العام .
- 2- الموازنة بين ملكية رأس المال الوطني (العام والخاص) و ملكية رأس المال الأجنبي .
- 3- الموازنة بين التوجه الاشتراكي واقتصاد السوق في إطار ما يُعرف باقتصاد السوق الاشتراكي .

ويضاف الى ذلك الأهتمام بتطوير وترقية الريف بموازاة الأنشطة والبرامج الخاصة بتنمية المدن . كما أن الانفتاح على الخارج الذي أقرن بالإصلاح الاقتصادي وأشتمل على اعتماد استراتيجية تشجيع الصادرات (*Export Promotion Strategy*) لم يكن بديلاً عن استراتيجية إحلال الواردات التي سادت خلال مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، بل جرى المزج بين الاستراتيجيةين وتحقيق نوع من التعايش الصحي بينهما بفضل منهجية تدخلية للدولة ضبّطت من خلالها توزيع الأهتمام والجهود الادوار وتقسيم العمل بين منظومة تنموية متكاملة من الأهداف والسياسات والوسائل والآليات، وهو أمر ما كان له أن يتحقق لولا وجود نموذج خلاق لما يُعرف بـ (الدولة التنموية) (*Developmentalist State*) في الصين، تمكنت من قيادة عملية التصنيع وجميع الأنشطة التنموية الأخرى على نحو متوازن ومتكامل ومتناغم .

أما أهداف الاستراتيجية التنموية التي تم تبنيها خلال الدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشر للحزب الشيوعي (دورة الإصلاح الاقتصادي) فقد توزعت على ثلاث مراحل :-⁽²³⁾

- المرحلة الأولى، وتغطي الفترة من عام 1981 إلى عام 1990، ويتمثل الهدف المركزي لهذه المرحلة بمضاعفة الناتج القومي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)، وحل مشكلة تأمين الغذاء والكساء الكافيين للسكان .
- المرحلة الثانية، وتغطي الفترة من عام 1991 إلى عام 2000، وهدف هذه المرحلة هو مضاعفة الناتج القومي الإجمالي أربعة مرات عما كان عليه عام 1980 والأرتقاء بمعيشة الشعب الصيني الى مستوى (الحياة الرغيدة) .
- المرحلة الثالثة، وتغطي الفترة من عام 2001 الى عام 2050 ، والهدف هو الوصول إلى مصاف الأمم المتقدمة (مكتملة النضج)، بما يتضمنه ذلك الأرتفاع بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى نفس المستوى الذي عليه الحال في الأمم المشار إليها .

وفيما يخص السياسات التصنيعية التي تم تبنيها في إطار الاستراتيجية التنموية في ظل الإصلاح الاقتصادي، فقد ركزت على ما يُعرف بـ (الصناعات الأرتكازية)، والتي تضم خمسة مجموعات رئيسية هي: صناعة الآلات والمعدات، صناعة الإلكترونيات، صناعة البتروكيمياويات، صناعة السيارات، صناعة التشييد والبناء. وقد أُختيرت تلك الصناعات بموجب المعايير التالية :- (24)

- 1- مدى تمتع تلك الصناعات بمرونة دخلية عالية للطلب في المستقبل .
 - 2- مدى تمتع هذه الصناعات بوفورات الحجم .
 - 3- مدى قدرة هذه الصناعات على خلق علاقات قوية للترابط الأمامي والخلفي بين فروع الأنتاج المختلفة، وبما يعمق من درجة الترابط في الجهاز الانتاجي ككل .
 - 4- مدى توافر إمكانية كافية لنمو الأنتاجية الكلية لعناصر الأنتاج في هذه الفئة من الصناعات .
 - 5- مدى إنسجام هذه الصناعات مع المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الصيني .
- ومن السياسات الأخرى التي حظيت باهتمام خاص من الحكومة الصينية في إطار تنفيذ ستراتييجيتها التنموية هي السياسة التكنولوجية . وقد أشتملت الأجراءات الحكومية ذات الصلة بالسياسة المذكورة على مايلي :- (25)

- 1- تشجيع الشركات (العامة والخاصة والمشاركة) على التوسع في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.
- 2- زيادة نسبة القروض الممنوحة لإجراء الأبحاث العلمية والتكنولوجية بجانب قيام البنوك بتقديم قروض تخص تطبيق الأبحاث التكنولوجية.
- 3- تمتع المعاهد العلمية التي تحولت الى شركات أبحاث بنفس المعاملة التفضيلية التي تمنحها الحكومة للشركات من حيث المزايا المالية والأعفاء الضريبية .
- 4- تتولى الإدارات الحكومية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا بتقديم الدعم المالي للمعاهد والمراكز البحثية التي تنفذ برامج إصلاحات هيكلية ، بما يمكنها من تحقيق تقدم يتفق مع المعايير العالمية .

ولعل الجانب المهم من السياسة التكنولوجية في الصين ذلك المتعلق بدور الأستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا. فبفضل الجاذبية متزايدة القوة للسوق المحلية، تمكنت الصين من الحصول على التكنولوجيا بمستويات غير مسبوقه بالنسبة لدولة نامية، والتي بلغت ذروتها بأقناع الشركات الأجنبية بتأسيس مراكز أبحاث وتطوير على الأرض الصينية لنقل التكنولوجيا. وقد نجحت الصين أثناء المفاوضات التي جرت بخصوص إنضمامها الى منظمة التجارة العالمية (WTO) أن تتجنب الألتزام بالفصل ما بين الأستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا، مع انه من المفترض أن تُصعب الأتفاقية أكثر إقامة روابط ما بين الأستثمار وعملية نقل التكنولوجيا (26) .

رابعاً: الإنجازات المتحققة - التطور في مؤشرات الأداء الاقتصادي

من المسلم به، إن الصين تمتلك عدداً من الخصائص وعناصر القدرة بمفهومها الواسع، ما يجعلها واحدة من القوى العظمى في عالم اليوم. فالصين واحدة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، وهي عضو في النادي النووي العالمي، وهي رابع قوة اقتصادية في العالم. وبرغم ذلك، فالصين مازالت تصنف نفسها كأكبر دولة نامية في العالم، وتعزز هذا الوصف بعقد مقارنات بينها وبين القوى الاقتصادية العظمى الأخرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من خلال بعض المعايير والمؤشرات الاقتصادية، وخصوصاً الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه، لإظهار الفجوة التي مازالت قائمة بينها وبين تلك الدولتين. ففي عام 2004، وطبقاً لما اعلنته الصين، لم يمثل إجمالي الحجم الاقتصادي الصيني سوى 16,6% من نظيرة الأمريكي، ولم يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الصيني سوى 3,6% من نظيرة الأمريكي و4% من نظيرة الياباني، وإن الصين تبعاً لذلك تحتل المرتبة 129 في الترتيب العالمي الذي يصنف الدول بحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁷⁾. وفي الوقت الذي يعبر به وصف الصين لنفسها بأنها ((دولة نامية)) عن إقرار بحقائق قائمة ويعكس تواضعاً حميداً، إلا إنه لا يخلو من بعض الدلالات الإعلامية والسياسية، ذات الصلة بسياسة الصين الخارجية وسعيها لتسويق صورة عن نفسها مغايرة لتلك الصورة التي أقرنت بالحقبلة الماوية التي كانت تبالغ في تضخيم ((الذات)) والتقليل من شأن ((الأخر)) ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي كان يصفها الخطاب الإعلامي الماوي بأنها (نمر من ورق).

ومهما يكن من امر الصورة التي تحاول الصين أن تقدم بها نفسها للعالم، وبصرف النظر عن الاسباب المفسرة لذلك، فإن تجربة الصين في الإصلاح والتنمية أثمرت نتائج على جانب كبير من الاهمية. فعلى امتداد الفترة التي تلت المباشرة بإجراءات الإصلاح حقق الاقتصاد الصيني نمواً متسارعاً وبمعدلات تُعتبر إستثنائية وأحياناً غير مسبوقة مقارنة بالتجارب المماثلة للتطور الاقتصادي. فكما يتبين من الجدول رقم (1) نمت الاقتصاد الصيني بمعدل 9,9% للمدة من 1981 - 1988، واستمر بالنمو بمعدلات مرتفعة تجاوزت حاجز الـ (14%) في عدد من السنوات، ولم ينخفض دون مستوى الـ (7%) .

جدول رقم (1)
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين للمدة من 1981 - 2004

السنة	معدل النمو
1988-1981	9,9%
1990	9,3%
1991	8%
1992	13,2%
1993	13,4%
1994	14%
1995	14,5%
1996	15%
1997	8,8%
1998	7,8%
1999	7,1%
2000	7,1%
2001	7,3%
2002	8%
2003	9,1%
2004	9,5%

المصدر : أحمد عبد الأمير الأنباري، دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية، للفترة من 1978-2005 ، بحث منشور على شبكة النبا المعلوماتية في موقعها على الأنترنت :

WWW.annabaa.org

أما الناتج المحلي الاجمالي في الصين فقد تضاعف أكثر من أربعة مرات للمدة ما بين عام 1983 وعام 2003 . فكما يتبين من الجدول رقم (2) ، ارتفع الناتج المذكور من (253) مليار دولار عام 1983 الى (1090) مليار، عام 2003 .

جدول رقم (2) الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الصين للمدة ما بين (1983 – 2003)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي في الصين
1983	253 مليار دولار
1993	658 مليار دولار
1997	754 مليار دولار
2000	898 مليار دولار
2003	1090 مليار دولار

المصدر : أحمد عبد الأمير الأنباري ، مصدر سبق ذكره .

وهنا تجدر الإشارة إلى إنه وبالرغم من حاجة الصين للنمو الاقتصادي بمعدلات عالية من أجل التغلب على مشكلة البطالة وأمتصاص فائض العمالة في الريف التي تبلغ عشرات الملايين، إلا إن السلطات الصينية وإدراكاً منها للآثار الجانبية السلبية لما يسمى بـ (فائض السخونة) أو (الاقتصاد المحموم) المرتبطة بمعدلات النمو المتصاعدة بقوة نتيجة ارتفاع معدلات الاستثمار، عملت على إبطاء نمو الاقتصاد لضمان سيره بصورة معتدلة ومتوازنة. وفي نفس الوقت فإن السلطات المذكورة ومع تسليمها بأهمية دور التجارة الخارجية في نمو الاقتصاد الصيني إلا إنها ترى إن الطلب المحلي ولاسيما في شقه الاستهلاكي يمثل قوة محركه وفانقة الأهمية للنمو الاقتصادي⁽²⁸⁾ ، وهو ما يجعل القلق من انعكاسات الركود أو الانكماش في الاقتصاد العالمي على معدلات نمو الاقتصاد الصيني ضمن حدوده الطبيعية. وحيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن تغييرات أساسية في الهيكل الاقتصادي، بالإضافة إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نصيب الفرد منه، فإن أهم تغيرين أساسيين في الهيكل الاقتصادي هما تراجع مساهمة الزراعة في توليد الناتج المحلي الإجمالي مع زيادة مساهمة كل من الصناعة والخدمات، وتزايد نسبة سكان المدن عن سكان الريف . ويرتبط بالتغيرين السابقين تناقص حجم القوة العاملة في قطاع الزراعة وتزايدها في قطاعي الصناعة والخدمات، وهو ما حصل للاقتصاد الصيني كما تعكس ذلك المؤشرات الواردة في الجدول رقم (3) .

جدول رقم (3) بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الصيني (نسب مئوية)

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2002
المؤشرات						
النسبة من (GDB)						
الزراعة	30	28	27	20	16	15
الصناعة	49	43	42	49	51	51
الخدمات	21	29	31	31	33	34
النسبة من إجمالي التشغيل						
الزراعة	69	62	60	52	50	
الصناعة	18	21	21	23	23	
الخدمات	13	17	19	25	27	
نسبة السكان في الريف	81	76	72	71	64	

المصدر: حسن بدري الخالدي، مستقبل الدور الصيني في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية / العلاقات الاقتصادية الدولية، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية / جامعة النهدين، 2007 ، ص 63

فطبقاً لما ورد في الجدول فإن مساهمة الزراعة في توليد الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من (30%) عام 1980 الى (15%) عام 2002 . كما أن نسبة القوة العاملة في القطاع المذكور انخفضت من (69%) عام 1980 الى (50%) عام 2000 . وكذلك فإن نسبة سكان الريف انخفضت من (81%) عام 1980 الى (64%) عام 2000 . كما إن من التغييرات المصاحبة لعملية التنمية هي تلك المتعلقة بنمط الاستهلاك، حيث لا ينفق الناس كل دخولهم على أشباع الحاجات الأساسية (مأكل، ملابس.. الخ) بل يتحولون الى إستهلاك السلع المعمرة. وهذا ما يحدث في الصين ومن بين مؤشرات أنه في عام 2003 بلغت مبيعات السيارات للمواطنين في الصين (2) مليون سيارة، بزيادة قدرها 80% عن عام 2002(29).

وإذا كانت الأرقام والمعطيات المشار إليها آنفاً تؤكد نجاح الخطط والبرامج والإجراءات الإصلاحية والتنمية التي طبقتها الصين في إطار المرحلتين الأولى والثانية من ستراتييجيتها التنموية طويلة المدى، فإن الأداء الاقتصادي للسنوات اللاحقة يكشف عن إن ما حصل في الصين من إنجازات اقتصادية ليست من قبيل الأحداث أو التطورات العابرة أو الوقتية، وإنما نتائج تتسم بطابع الأستمرارية والتساعد لنظام اقتصادي يعمل بكفاءة. فطبقاً للأرقام الصادرة عن دائرة الدولة للأحصاء في الصين عام 2007⁽³⁰⁾ ، فإن إجمالي الناتج المحلي الصيني قد نمت بمعدل زاد عن 10% على مدار السنوات الأربع السابقة. وبالمقارنة مع قوى ومناطق اقتصادية أخرى فقد بلغ معدل الزيادة في الناتج المحلي عام 2006 لكل من الولايات المتحدة، واليابان، ومنطقة اليورو، وكوريا الجنوبية، ودول آسيان 3,3% و 2,7% و 2,5% و 5% و 6% على التوالي . ومن المؤشرات الأخرى الدالة على أداء الاقتصاد الصيني هي تلك المتعلقة بدخل الخزانة المالية العامة، وإرباح المؤسسات التجارية والاقتصادية، ودخل سكان المدن والارياف ، ففيما يخص دخل الخزانة المالية العامة فقد وصل الى 3200 مليار يوان عام 2005 ثم ارتفع الى 3900 مليار يوان عام 2006 بزيادة تجاوزت 20% . وأما فيما يتعلق بإرباح المؤسسات التجارية والاقتصادية، فإن المؤسسات الصناعية الصينية ذات الاحجام المتعارف عليها (بما فيها الاغلبية من المؤسسات الصناعية الكبيرة والمتوسطة التي تزيد عائدات مبيعاتها عن 5 ملايين يوان) قد حققت ارباحاً عام 2006 بزيادة فاقت 30% عما كانت عليه في العام الذي سبقه، إذ بلغ حجم عائداتها 4, 1878 مليار يوان. وفيما يخص مؤشر دخل سكان المدن والارياف ، ففي عام 2005 ، بلغ متوسط دخل الفرد القابل للتصرف لسكان المدن والبلدات 10493 يوان ، و3255 يوان لسكان الارياف ، ثم ارتفع عام 2006 ليصل 11759 يوان و 3587 يوان على التوالي ، مسجلاً زيادة قدرها 10,3% و 7,4% (بالأسعار الثابتة) . وفيما يخص حجم الودائع لسكان المدن والارياف فقد بلغ نهاية عام 2005 (14000 مليار يوان) ثم ارتفع ليصل إلى 16158,1 مليار يوان عام 2006 . وفيما يخص حجم التجارة الخارجية الصينية بقطاعها الأستيرادي والتصدير فقد بلغ 1760,7 مليار دولار امريكي عام 2006 ، مسجلاً زيادة قدرها 23% عما كان عليه في العام الذي قبله ، بينما وصل الاحتياطي الصيني من العملات الصعبة 1066,3 مليار دولار، مسجلاً زيادة قدرها 24,73 مليار دولار عن عام 2005، وهو ما يؤكد الوتيرة المتسارعة لأندماج الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي . أما الاستثمارات المباشرة التي استقطبتها الصين بشكل فعلي عام 2006 فقد بلغت 63 مليار دولار امريكي مسجلة زيادة مقدارها 4,5% عما كان الحال عليه في العام الذي سبقه .

خامساً: المشاكل والتحديات التي تواجه عملية الإصلاح والتنمية في الصين .

على الرغم من مؤشرات وصور النجاح والأنجاز والأبداع العديدة في مواجهة المشاكل والتحديات التي أترضض مسيرة الإصلاح والتنمية في الصين، فإن ثمة مشاكل وتحديات مازالت قائمة وأخرى محتملة في المستقبل تضع أصحاب القرار وصنّاع السياسات في الصين أمام مهام ومسؤوليات جسام ليس فقط من أجل المحافظة على الزخم الحالي للأداء الاقتصادي المتميز والحيلولة دون تعثره وأنتكاسته وتراجع، بل من أجل تصاعده في سياق ما يبدو سابقاً مع الزمن، ومع قوى اقتصادية صاعدة أخرى لبلوغ الهدف الذي حددته القيادة الصينية عند منتصف هذا القرن (2050) المتمثل بـ (الوصول إلى مصاف الأمم مكتملة النضج) كوصف مسالم ومهذب لطموح مؤكد بأن تكون الصين القوة الاقتصادية الأولى في العالم في التاريخ المشار إليه. وهنا تجدر الإشارة إلى إنه على الرغم من أن القيادة الصينية التي تربعت على سدة الحكم - على تعاقب أجيالها - منذ الشروع بالإصلاح الاقتصادي أثبتت كفاءة عالية في إدارة عمليتي الإصلاح والتنمية وأظهرت قدرة فائقة على التعامل مع المشاكل والتحديات التي طرحتها المراحل المتعاقبة لكل من العمليتين المذكورتين، إلا أن كون الصين تجتاز تجارب اقتصادية واجتماعية وثقافية وحضارية غير مسبوقه - كما وصفت ذلك الكاتبة الصينية اليسارية لين شن (Lin Chune) - وتتجه مسيرتها الى شيء مغاير لكل من الرأسمالية والأشترابية بالمفاهيم المتعارف عليها لهذين المصطلحين ، فإن ذلك يترك أبواب المستقبل مفتوحة على جميع الاحتمالات ⁽³¹⁾ ، وهو ما يذكر بقول شائع عن الصين مؤداه : أن الشيء الوحيد المؤكد بشأن الصين هو عدم التأكد، الأمر الذي يجعل من حكم التاريخ هو الفيصل في هذا المجال .

في أدناه عرض لأهم المشاكل والتحديات التي تواجه تجربة الإصلاح والتنمية في الصين .

1- على الرغم من أن الصين تحرص باستمرار من خلال خطابها الرسمي والأعلامي على تأكيد الطابع السلمي لنهضتها. والتشديد على أن دورها في الاقتصاد العالمي يقوم على مبدأ ((كسب مقابل كسب))، أي أستفادة كل الأطراف ، بهدف تهدأة المخاوف الإقليمية والدولية ، إلا إن ذلك لم يمنع دولاً مثل اليابان والولايات المتحدة من وصف الصين ككل أو قوتها العسكرية على وجه الخصوص بأنها تمثل تهديداً للأمن الأقليمي. إن هاتين الدولتين كما هو شأن غيرهما تدركان إن التاريخ والإرث الأمبراطوري للصين لا يبد وأن تكون له تأثيراته على العقل الباطن والواعي لصنّاع القرار والسياسات في الصين فيما يخص تصوراتهم لمكانة الصين الدولية ، ولعل مما يُعزز ذلك التجارب التاريخية المختلفة لصعود وسقوط بعض الأمم (اليابان، ألمانيا) التي تؤكد أن ستراتيجمات نهضة الدول الكبرى ترتبط بالحروب ونادراً ما كانت ذات طابع دفاعي محض ، الأمر الذي يجعل المراقبين والمحللين الستراتيبيين في الأوساط الغربية وفي دول الجوار الجغرافي للصين لا يستبعدون أقتران نهضة الصين بنوايا ونزعات فرض الهيمنة على العالم واعتماد توجهات تتعارض مع مصالح قوى عالمية أخرى . وحيث أن مخاوف من هذا النوع لا تبقى عادة في إطار المباحكات النظرية في أروقة مراكز البحوث والدراسات أو حبيسة الدراسات والكتب الصادرة عنها وإنما تتحول الى ستراتيجمات وسياسات للأحتواء والمواجهة الآنية و/ أو المستقبلية وبما يجعل من الممكن أن تحل صور المنافسة الشرسة أو التنازع كمرحلة أولى، ثم الصراع والحرب الباردة وربما الساخنة في أسوأ الاحتمالات، في مرحلة تالية محل صور التعايش والتنافس السلمي القائمة الآن، بهدف (فرملة) أو عرقلة المسار التنموي الصيني والحوول دون وصوله الغاية التي تنشدها القيادة الصينية .

2- على الرغم من إن فلسفة التنمية في الصين تقوم على مبدأ التوازن، وإن فسح المجال أمام آليات السوق الحرة لتقوم بدورها في تفعيل النشاط الاقتصادي يُوازن بدور تدخل

فاعل للدولة من خلال آلية التخطيط التوجيهي بالإضافة الى سياسات اقتصادية أخرى لتصحيح الانحرافات الناجمة عن أداء الاسواق الحرة وما ينتج عنها من آثار توزيعية ضارة، وعلى الرغم من أن المسيرة التنموية الصينية في ظل الإصلاح الاقتصادي نجحت في رفع مستويات الحياة المعيشية للشعب الصيني وانتشرت مئات الملايين الصينيين من تحت خط الفقر، إلا إن ذلك لا يلغي حقيقة التفاوت في مستوى النمو الاقتصادي بين مناطق الصين الداخية والأقاليم الساحلية وبين المدن والأرياف مع تزايد درجة الأختلال في توزيع الدخول والثروات التي تُعزى إلى العوامل الآتية:-⁽³²⁾

- أ - تزايد حجم التفاوت في الهيكل النسبي للأجور .
 ب- ارتفاع الأهمية النسبية للعوائد عن الأصول المالية والإنتاجية، في تكوين دخول الأسر والأشخاص .
 ج - ازدياد حجم الدخول غير القانونية وغير الشرعية أو ما يسمى بـ الدخول الريعية غير الناتجة عن العمل (*Rent seeking Activities*) وهي الدخول المتأتية عن الفساد بأشكاله المختلفة .
 د - تراجع أهمية دور السلع العامة المجانية في مجالات الإسكان والتعليم والصحة والمواصلات .

3 - طبقاً للتجارب التاريخية في النمو والتنمية، فإن كل تقدم يتحقق في ميدان التنمية يؤدي إلى إزدياد تدفق أفواج الفلاحين من الأرياف الى المدن في إطار ما يُعرف بالتحضر أو التمدن (*Urbanization*)، الأمر الذي يضع السلطات أمام مسؤولية توفير فرص العمل لملايين من هؤلاء القادمين الى المدن بالإضافة الى توفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية لهم. وحيث إن الاقتصاد الصيني يعاني بالأصل من مشكلة البطالة التي تصل الى نحو (3%)، فإن تدفق المزيد من سكان الأرياف الى المدن بحثاً عن فرص عمل يعني تفاقم مشكلة البطالة، بكل ما تنطوي عليه من دلالات اقتصادية وإجتماعية وسياسية أيضاً .

4- من بين نقاط الضعف التي تهدد استمرار النمو الاقتصادي والمسيرة التنموية في الصين، أن اقتصادها يعتمد على أعداد هائلة من الأيدي العاملة الرخيصة ورأس المال الأجنبي غالباً، والمواد الخام، وهي مستلزمات لا يمكن ضمان استمرارها على المدى الطويل . وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى مذكرته مجلة (أحداث القرن) من أن الصين استهلكت في إحدى السنوات من بداية الألفية الثالثة (2003) نصف إنتاج العالم من الأسمنت، 30% من الفحم، 36% من الحديد والصلب و10% من النفط⁽³³⁾ . وعلى ذلك فإن تأمين حصول الصين على المزيد من الموارد الطبيعية والأمدادات المستقرة من الطاقة يمثل تحدياً كبيراً أمام المسيرة التنموية في الصين سيتوقف لنجاح في مواجهة هذا التحدي- من بين أشياء أخرى - على قدرتها على إنتاج أشكال جديدة من التكنولوجيا تستهلك مقادير أقل من الموارد .

5- من بين التحديات التي تواجه الصين الالتزام بالمعايير البيئية العالمية . فقد أدى التوسع والنمو السريع للاقتصاد الصيني إلى إلحاق آثار ضارة بالبيئة تتمثل بتلويث الهواء والماء والترربة. فطبقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي أن هناك نحو عشرين مدينة صينية مدرجة اليوم على قائمة أخطر المدن تلوثاً في العالم. ولعل من بين أهم مصادر تلوث البيئة اعتماد معظم الصناعات الصينية على الفحم كمصدر للطاقة، وتشير بعض التقارير إلى إن معدل كثافة استهلاك الطاقة في الاقتصاد الصيني (معدل استهلاك الطاقة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الأجمالي) قد ارتفع بنسبة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، ويُعزى ذلك إلى حصول تحول في الهيكل الصناعي الصيني لصالح الصناعات الأكثر

- (34) كثافة في إستهلاك الطاقة مثل صناعة الصلب والأسمنت والزجاج والورق . ومما يفاقم من حجم هذه المشكلة إن هناك إتهامات للشركات الصينية العاملة في الخارج بإبها أقل التزمأ بالمعايير البيئية العالمية مقارنة بشركات عالمية أخرى. وعلى ذلك فإن معالجة مشكلة التلوث لا بد وأن تفرض أقتطاع جزء من موارد الصين الاقتصادية لهذا الغرض ، الأمر الذي قد يؤدي الى هبوط معدل نموها الاقتصادي .
- 6- من بين الضغوط التي تمارس على الصين الآن تلك المتعلقة بالتوقف عن خرق قوانين حماية الملكية الفكرية وتطوير بنية قانونية فعالة لهذا الغرض. فمن بين الأتهامات الموجهة إلى الصين الآن ولاسيما من مصادر أمريكية، إنها الأولى دون منازع في مجال استخدام، وتصنيع، وتوزيع ، وتصدير المنتجات المزورة، وإن مابين
- 15-30% من الناتج القومي الأجمالي مصدره القرصنة والتزيف (35) . ولعل من المفارقات أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تقود اليوم الجهود الدولية لأجبار الصين على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع خرق حقوق الملكية الفكرية، كانت أول بلد يخرق هذه الحقوق في القرن التاسع عشر، ولم تتحول الى الموقف المقابل إلا بعد إن أصبحت منتجاً رئيسياً للمعرفة وبحيث أصبح ماتخسر نتيجة خرقها لقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية أكبر مما تكسبه نتيجة خرقها لها. وهو ما يمكن أن يتكرر في التجربة الصينية (36) .
- 7- بالإضافة إلى ماتقدم وليس خاتمة له، يأتي موضوع المحافظة على المعادلة الصعبة لنظام سياسي شديد المركزية مع نظام اقتصادي يأخذ بالتعددية وآليات السوق الحرة . وكيف يتأتى للصين أجتياز الحد الفاصل بين تخفيف الطابع (الأوتوقراطي) لنظامها السياسي مع الأبقاء على السيطرة الفعالة على مجريات الامور في البلاد والمحافظة على النظام العام ، ومنع تكرار صور أكثر إتساعاً وأكثر عنفاً لاحداث ميدان (تيانامين) .

سادساً: معالم الخصوصية في التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية-

عوامل النجاح والدروس المستخلصة .

برغم وجود بعض السمات المشتركة وأوجه التماثل بين التجربة الصينية في النهوض والأنطلاق الاقتصادي مع تجارب تنموية أخرى مثل التجربة اليابانية وتجارب النمور الآسيوية، إلا أن للتجربة الصينية فرادتها وخصوصيتها الأمر الذي يجعل من غير الممكن وصفها بإنها نسخة مقلدة لتجربة أخرى، ويجعل من العسير أيضاً توقع أمكانية تكرارها أو أستنساخها من قبل أمم أخرى. إن التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية وما حققته من نتائج مرتبطة أوثق ارتباط بسياق حضاري وتاريخي وثقافي وأجتماعي وبموقع جغرافي وثقل بشري لا نظير له. وكل صفة أو معلم من هذه الصفات والمعالم أعطت الصين ميزة أو أكثر في خضم صراعاتها للأنعتاق من قيود التخلف، والأنطلاق في معارج النمو و التقدم الاقتصادي والتأسيس لقواعد تنمية حقيقية تتوفر على عوامل الدفع الذاتي والأستمرارية والمناعة ضد عوامل الأنتكاس والتراجع. ففيما يخص الجانب الحضاري والتاريخي ، فإن الصين من البلدان العريقة حضارياً، وقدمت للأنسانية أختراعات أحدثت أنعطافات كبرى في مسيرتها الحضارية من بينها أختراع الورق والبارود والبوصلة. إن الموروث الحضاري والعمق التاريخي للصين، قد أفادها في ناحيتين مهمتين:

الناحية الأولى: وفرأها دافعية ذاتية قوية لأستعادة مكانتها كأمة فاعلة ومبدعة في مجرى التطور الحضاري والأنساني العام. الناحية الثانية: إنهما حررا الصين من الشعور بعقدة أو مركب النقص (*Inferiority Complex*) . فهي لاتشعر بالدونية إزاء الآخر المتقدم (الغرب على وجه

(الخصوص) فتقلده تقليداً أعمى، ولكنها في نفس الوقت لاتجد غضاضة في التعلم من الأجانب عموماً الذين استخدموا في الماضي اختراعات الصين بنجاح. وفي الجانب الثقافي والاجتماعي فإن منظومة القيم الثقافية والاجتماعية الحاكمة للسلوك على المستوى الفردي والجمعي الصيني تؤدي دوراً ايجابياً على صعيد الانجاز التنموي. فالانضباط والتجويد والالتقان في العمل تمثل - على وجه الأجمال الذي لاينفي الاستثناء بالطبع - صفات لصيقة بالشخصية الصينية العادية، كما إن الشعور بالمسؤولية عن تحقيق التقدم والأزدهار صفة لصيقة بالشخصية الصينية التي تمسك بزمام السلطة. ففي العهد الامبراطوري، كان المبدأ الذي روج له فيشيوس، وهو تلميذ كونفو شيوس، ينص على إنه اذا فشل الامبراطور بتحقيق الأزدهار، فللمواطنين ليس الحق بازاحتة بل تعتبرأزاحتة واجباً عليهم. وفي العهد الشيوعي فإن الأزدهار الاقتصادي - الى جانب العزة القومية التي لن تكون ذات معنى بدونه - يشكل المصدر الوحيد لشرعية النظام السياسي الحاكم. وفيما يخص البعدين الجغرافي والسكاني للتجربة التنموية الصينية، فإنهما يبرران الحديث عما يسمى بـ (منظومة الصين الكبرى). فالصين بالمعنى الفكري والاقتصادي والجيوسياسي للكلمة، لاتتكون فقط من جمهورية الصين الشعبية، بل من هونغ كونغ التي مثلت مركزاً للريادة والأبداع، والتي تحولت منذ عام 1997 الى إقليم اداري تابع للصين ولكنه يتمتع بمزايا تجارية وأستثمارية خاصة به، وكذلك من تايوان، التي على الرغم من نزاعاتها مع الصين (حيث تنظر الصين إليها باعتبارها مقاطعة متمردة عليها)، فهي تندمج بشكل متصاعد بالاقتصاد الصيني. كما أن سنغافورة الصينية بمعظمها، هي مركز لصناعات التقنية العالية، وقاعدة للعديد من المشاريع أو الشركات عابرة الحدود القومية. ونشط العديد من المهاجرين الصينيين الذين يحتلون مناصب رفيعة في شركات جنوب شرق آسيا متعددة الجنسية، في مجالات الأعمال والشركات على امتداد الكرة الأرضية. ولعل المثال الأبرز على ذلك يتمثل في شركة "هنتشيسون وامباو"، وهي الشركة العملاقة متعددة النشاطات والتي تتخذ من هونغ كونغ مركزاً لها، وتنشط في أربعين بلداً⁽³⁷⁾.

وإذا ما جمعت كل هذه الاجزاء المتناثرة مع بعضها، فإن حصيلة ذلك كيان يمتلك إمكانات هائلة لاتضاهي: كم هائل من الموارد البشرية التي هي الأكبر في العالم، ويشتمل أيضاً على عدد كبير من العلماء، والمهندسين، والمدراء المتمرسين، بالإضافة لبنية تحتية تكنولوجية مستمرة بالتطور، وعلى مركز صناعي بارز يضم العديد من شركات التقنية الناشئة (والمدرء المتمرسين). ويضم هذا الكيان المسمى (منظومة الصين الكبرى) رأسمالأ هائلاً، حيث تمتلك الاقتصاديات المجتمعة للصين، تايوان، هونغ كونغ. وسنغافورة، مايقرب من ثلاثة أرباع التريليون دولار، من الأحتياطات بالعملة الأجنبية. ويتمتع هذا الكيان أيضاً بمركز تجاري بارز (يُعتبر ميناء هونغ كونغ للحاويات من بين أكثر مرافئ الحاويات ازدحاماً ونشاطاً في العالم بالإضافة الى أنه الاكثر تقدماً من بينها). ويضم هذا الكيان الكبير قواعد ومراكز إدارة إقليمية آسيوية للشركات عابرة الحدود القومية (شانغهاي، هونغ كونغ، وسنغافورة، بالإضافة الى المغتربين الصينيين الأندكيا في مجال التجارة الدولية)⁽³⁸⁾.

وإذا كان ما قدم يمثل استعراضاً مركزاً لمعالم الخصوصية التي طبعت السياق- المختبر الذي جرت وتجري في إطاره الأنشطة الإصلاحية والتنمية بمختلف مسمياتها (ستراتيجيات. سياسات ، برامج، إجراءات... إلخ) ، فإن ثمة ملامح أساسية للمنهج الذي أديرت بموجبه التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية، تتمثل بما يأتي :-

- 1- أعتمدت الصين في منهجها الإصلاحي التدريجي والتطويرية الهادئة متجنباً الأخذ بإسلوب العلاج بالصدمة الذي أعتدته بلدان أخرى مثل روسيا الاتحادية وبولندا وتبين لاحقاً عدم نجاعة هذا الأسلوب. وهنا يصح القول أن الصين تتعلم من أخطاءها وأخطاء غيرها، فمن بين أخطاء الحقبة الماوية التغييرات العنيفة والانتقالات الحادة في المناهج والأجراءات ولاسيما في مرحلتي ما سُمي بـ (الفقرة العظيمة الى الأمام) و (الثورة الثقافية). ومن بين أخطاء تجارب الدول التي وُصفت إنها في مرحلة الانتقال والتي تعلمت منها الصين، خطأ القفز من مرحلة إدارة الاقتصاد بالتخطيط المركزي الشامل وبالأوامر إلى إدارة الاقتصاد بإطلاق العنان لآليات السوق الحرة مع تراجع غير منظم وغير محسوب لدور الدولة الاقتصادي .
- 2- جرى الإصلاح الاقتصادي في الصين دون توقيتات زمنية ضاغطة ، وصيغ ومخططات صارمة وجاهزة بصورة نهائية. وبدلاً من ذلك أعتدت الصين (تكتيك *Technique*) و (تكتيك *Tactic*) (فلتشعر بالأحجار وأنت تعبر النهر) . وقد أتاح ذلك للإصلاحيين الصينيين القيام باختبارات متعددة على نطاق ضيق جغرافياً وقطاعياً، وعند التحقق والتأكد من النجاح تعمد الحكومة الصينية إلى إقرار التغييرات اللازمة وتعميمها في مجالات السياسة الاقتصادية على الصعيدين الجغرافي والقطاعي ⁽³⁹⁾ .
- 3- إرتباطاً بما تقدم أستخدمت السلطات الصينية والشركات المحلية المناطق الاقتصادية الخاصة لأختيار العديد من الممارسات الرأسمالية التي لا يمكن (المجازفة) بتطبيقها فوراً في المناطق الداخلية للبلاد ⁽⁴⁰⁾ . فسياسة (خطوة خطوة) سمحت بابتكار حلول عملية للموضوعات الحساسة التي تصطدم بمقاومة الاتجاهات المحافظة أو ما يسمى بـ (الحرس القديم) .
- 4- إن أختيار سياسات وآليات وإجراءات معينة لأدراة وتوجيه وتحفيز النشاط الاقتصادي مثل: اقتصاد السوق، الأنتفاح الاقتصادي، الأستثمارات الأجنبية، يتم في إطار رؤية تنموية شاملة ودور قوي وإيجابي للدولة. فالسوق في (التجربة الصينية) ليس السوق بمفهوم الليبرالية الاقتصادية الحديثة الذي يدعو لها توافق واشنطن (*The Washington Consensus*) ⁽⁴¹⁾ وإنما هو (سوق محكوم *Governed market*) ⁽⁴²⁾ من قبل الدولة وموضوع تحت وصايتها . والأنتفاح الاقتصادي تم بإرادة سياسية مستقلة وليس بضغوط وإملاءات خارجية كما حصل في تجارب أخرى معاصرة كالتجربة المصرية، وتم تطبيقه بـ جرات) محسوبة وبما يتناسب مع حاجات الاقتصاد الصيني. والأستثمارات الأجنبية يتم توظيفها بالشروط الصينية، وليس بشروط الشركات عابرة الحدود القومية .
- 5- ومما له علاقة بالفقرة السابقة أن الصين لعبت أوراقها (سوق واسعة، أيدي عاملة وفيرة وزهيدة الأجور، موقع جيوسياسي متميز) بكفاءة، وتعاملت من موقع تفاوضي وتساومي قوي مع الأطراف الخارجية (دول، شركات، ... إلخ) . فقد رفضت الصين الضغوط الأمريكية لرفع قيمة عملتها الوطنية (يوان) لأضعاف الميزة التنافسية لمنتجاتها، وفرضت على الشركات الأجنبية شروط من شأنها جعل هذه الشركات قناة فعالة لنقل التكنولوجيا، ومن بين تلك الشروط الدخول معها في إطار مشاريع مشتركة (*Joint venture*) وإلزامها بتأسيس مراكز للأبحاث والتطوير في الصين .

- 6- إن الصين قد أحسنت استثمار ما يُعرف في ادبيات التنمية بـ (مزايا التخلف *Advantages of Back ward ness*)⁽⁴³⁾ . والفكرة الأساسية بخصوص هذا المفهوم هي أن الدول النامية تُعتبر في وضع يمكنها من أن تتعلم من التجارب التي عاشتها الدول التي تقدمت بالفعل . فالدول النامية ، فيما يخص مجالي العلوم والتكنولوجيا لا تحتاج الآن إلى إعادة اختراع طريقة إنتاج الأسمدة الكيماوية، أو توليد الطاقة الكهربائية، لأن التكنولوجيا في هذه الميادين أصبحت معروفة ومتاحة، وما على الدول النامية سوى أن تكيّف وتعَدّل تلك الأساليب الإنتاجية لتناسب ظروفها المحلية، وإن مهمة من هذا النوع أسهل كثيراً من مهمة اختراع هذه الأساليب الإنتاجية. ولا يتعلق الأمر بمجالي العلوم والتكنولوجيا فقط ، وإنما بإدارة المشروعات وصنع السياسات والتنظيمات الاقتصادية . وهنا ينبغي التأكيد على أن الاستثمار الصيني للمزايا المُشار إليها لم يأخذ شكل التقليد الحرفي أو الأستنساخ (الميكانيكي) للأساليب التي عرفتها التجارب السابقة، بل أخذ شكل (المحاكاة) المطوّرة في إطار ما يُعرف بـ (الإبداع الاجتماعي) ، حسب وصف جوزيف ستيجليتز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد . فحتى الثورة الصينية التي قادها ماو كانت تنطوي على إبداع من نوع ما. فهي لم تنطلق من شانغهاي (المركز الصناعي، حيث توجد البروليتاريا) ، وإنما انطلقت من الريف ، فكان الفلاحون هم مادة الثورة وليس (البروليتاريا) كما توقع كارل ماركس.
- 7- بالإضافة الى ما تقدم، وقد يكون تفسيراً له ، إن الصين توفرت لها قيادة تمتلك رؤية استراتيجية طموحة وغير مكبلة بقيود الجمود العقائدي، وقد نجحت تلك القيادة في خلق وتطوير الأطر المؤسسية الخاصة بإجراء التحولات اللازمة لتحقيق التنمية ولعل في مقدمة ذلك خلق (الدولة التنموية) التي تضع قواعد اللعبة الاقتصادية وتضبط أدوار (اللاعبين) على ساحة النشاط الاقتصادي .

الهوامش

- 1- أنتقد بول كروغمان الذي يعد واحداً من أشهر أساتذة (MIT) في الولايات المتحدة الأمريكية بشدة ما أسماه خرافة المعجزة الآسيوية (*The Myth of Asia's Miracle*) بعد أن أصدر البنك الدولي كتابه الموسوم بـ(المعجزة الآسيوية) . وقد أنصب نقد كروغمان على ماسمي بـ (المعجزة الآسيوية) في النمو والتنمية السريعة، باعتبارها محصلة لتعبئة الموارد والاستخدام الواسع لعناصر الإنتاج ولاسيما ما يأتي :-
- أ- التوسيع في الاستخدام .
- ب- التقدم في مستويات التعليم .
- ج- القفزة الاستثمارية في حجم رأس المال المادي .
- وقد كان رأي كروغمان، أن هذه المقاربة التنموية القائمة على الاستخدام المكثف للمدخلات (*Input – Driven Growth*) لها حدودها التاريخية، وبالتالي فإن العملية التنموية في البلدان الآسيوية المعنية سوف تتعرض إن عاجلاً أو آجلاً لقانون تناقص الغلة بالنسبة لأي زيادة لاحقة في استخدامات عناصر الإنتاج. حول ذلك أنظر :-

- د . محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص192-193 .
- 3,2- إن استخدام تعبير (النموذج الأحمر)، هو كناية أو تعبير رمزي عن النموذج التنموي الصيني الذي ساد خلال الحقبة الماوية، حيث كانت أغلفة الكتب التي تضم خطب وأحاديث الزعيم الصيني ماوتسي تونغ ذات لون أحمر. أما كتابات وأقوال دنغ هسياو بنغ، فجمعت في إطار كتاب ذي لون أصفر. حول ذلك أنظر:
- د . نادر فرجاني. من الكتاب الأحمر إلى الكتاب الأصفر، عرض تجربة الصين التنموية، في: نادر فرجاني وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987) ، ص291 .
- 4- نفس المصدر، ص296-297
- 5- بول جريجوري و روبرت ستيوارت، النظم الاقتصادية المقارنة، تعريب د. طه عبد الله منصور (الرياض: دار المريخ، 1994) ، ص545 .
- 6- د. عبد الرزاق حسن، من تعقيب له على بحث د. نادر فرجاني المشار إليه آنفاً، في: نادر فرجاني وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص338 .
- 7- د . نادر فرجاني، مصدر سبق ذكره، ص298 .
- 8- موسوعة الهلال الاشتراكية، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1970) ، ص441 .
- 9- نفس المصدر، ص443 .
- 10- د . نادر فرجاني، مصدر سبق ذكره، ص298 .
- 11- نفس المصدر ، ص298 .
- 12- د . عبد الرزاق حسن، مصدر سبق ذكره، ص239 .
- 13- د . نادر فرجاني، مصدر سبق ذكره ، ص302 .
- 14- نفس المصدر، ص303-304 .
- 15- د. محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص174-175 . ولغرض الأطلاع على تفاصيل أوسع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية في الصين، يُنظر أيضاً :
- د . سعد محمد عثمان وسامرة نعمه الثامر، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وأفاق تطوره المستقبلية (عمان: دار وائل للنشر ، 2001)، ص65-84 .
- حسن هادي صالح، دور الأستثمارات الأجنبية في تصحيح الاختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية، 2007 ، ص116-139
- 16- د . محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص175 .
- 17- نفس المصدر، ص176 .
- 18- د . سعد محمد عثمان وسامرة نعمه الثامر، مصدر سبق ذكره ، ص107-108 .
- 19- نفس المصدر، ص108-109 .
- 20- نفس المصدر، ص110-111 .
- 21- د . محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره ، ص113 .
- 22- نفس المصدر، ص113 .
- 23- أحمد عبد الأمير الانباري، دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية للفترة من 1978-2005 ، بحث منشور على شبكة النبا المعلوماتية، WWW.annabaa.org .
- 24- د. محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص131 .
- 25- نفس المصدر، ص149 .
- 26- أوديد شينكار، العصر الصيني، ترجمة: سعيد الحسنية (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005 (، ص128 .

- 27- مكتب الاعلام التابع لمجلس الدولة (مجلس الوزراء الصيني)، كتاب ابيض: طريق التنمية السلمية في الصين، منشور على الموقع WWW.xinhuanet.com .
- 28- نفس المصدر .
- 29- أنظر المعلومات المنشورة في صحيفة الصين اليوم على موقعها الإلكتروني : WWW.chinatoday.com.cn .
- 30- أنظر المعلومات المنشورة على موقع المركز العربي للمعلومات : WWW.arabsino.com
- 31- د . محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص 180 .
- 32- نفس المصدر، ص 108-109 .
- 33- أنظر المعلومات المنشورة على موقع المركز العربي للمعلومات على شبكة الأنترنت : WWW.arabsino.com
- 34- حول ذلك: أنظر الموضوع المنشور على موقع WWW.us.info.com بعنوان الإصلاح الاقتصادي سيساعد الصين على مواجهة مشكلات الطاقة .
- 35- أوديد شينكار، مصدر سبق ذكره ، ص 159 .
- 36- نفس المصدر، ص 156-157 .
- 37- نفس المصدر، ص 28-29 .
- 38- نفس المصدر، ص 29 .
- 39- د . محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره ، ص 91 .
- 40- نفس المصدر ، ص 91 .
- 41- يشير توافق واشنطن الى التنسيق القائم بين الإدارة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لغرض تعميم الليبرالية الاقتصادية الحديثة عالمياً. وإن إقتران هذا التوافق بـ (واشنطن) يرجع إلى إن أطرافه الثلاثة تتخذ من واشنطن مقراً لها. وحول السياسات والبرامج التي تشتمل عليها الليبرالية الاقتصادية الحديثة ، أنظر :
- د . ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، (القاهرة: دار الشروق، 2000)، ص 39-40 .
- 42- حول مفهوم السوق المحكوم، أنظر :
- د . ابراهيم العيسوي، التنمية بقوى السوق أم بقيادة الدولة للسوق؟ ، عرض لكتاب:
- Robert Wade, Governing The Market, Economic Theory and the role of Government :- East Asian Industrialization .*
- مجلة بحوث اقتصادية عربية، خريف 1993 ، ص 154 .
- 43- حول مفهوم مزايا التخلف، أنظر :
- مالكوم جيلز و مايكل رومر، اقتصاديات التنمية، تعريب د . طه عبدالله منصور و د . عبد العظيم مصطفى، (الرياض: دار المريخ، 1995)، ص 71-72 .